الاسكوا
ESCWA

المؤتمر الدولي

"المياه العربية تحت الاحتلال"

جامعة الدول العربية، القاهرة، 26-28 تشرين الأول/أكتوبر 2016

الكلمة الإفتتاحية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

26 تشرين الأول/أكتوبر 2016

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

الزملاء الكرام،

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لشركائنا في جامعة الدول العربية وسلطة المياه الفلسطينية وكل من ساهم في تنظيم هذا المؤتمر الهام، ومبادرتهم الطيبة في طرح موضوع المياه العربية تحت الاُحتلال والذي يمثل قضية وجودية لفلسطين والمنطقة العربية بكاملها. وأود ان أنقل لكم تحيات الأمينة التنفيذية للإسكوا الدكتورة ريما خلف، وتمنياتها بنجاح المؤتمر وأسفها لعدم الحضور لسفرها في مهمة رسمية.

المنطقة العربية تعيش منذ بضع سنوات مراحل حرجة لم تشهدها منذ عقود حيث نشهد مآس إنسانية وزعزعةٍ لمنظومات سياسية ومجتمعية كنا نعتبرها من المسلمات. مما أشغل دولنا عن القضية الأطول عمراً في منطقتنا ووعينا الجماعي، أي الصراع العربي الإسرائيلي. ذلك ومع أننا لا نزال نعيش الصراع الذي اندلع نتيجة مشروع خَلْقَ دولة على أساس نقاءٍ ديني وعرقي، وشكّل مع تداعياته أهم العوامل التي أوصلت العالم العربي إلى ما نشهده اليوم.

وكأنّ نشوء دولة عنصرية وسط المنطقة وتشريد ملايين الفلسطينيين قبل العام 1967 لم يكن يكفي، فاحتلت إسرائيل منذ حوالي 50 عاماً أراضي عربية من ضفة غربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والجولان السوري. وهذا الاحتلال العسكري المباشر هو من أطول الاحتلالات في التاريخ المعاصر، إن لم يكن أطولها على الإطلاق. لكن عمر الاحتلال وطوله ليس أخطر خصائصه. فصاحب هذا الاحتلال استهتر بحياة الناس وحقوقهم وبالقانون الدولي ومنظوماته، دون أي ردع أو محاسبة.

السيدات والسادة،

قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بقتل الفلسطينيين وتشريدهم وهدم بيوتهم ومنشآتهم ومنعهم من التنقل عقاباً على رفضهم للظلم وفي محاولة لثنيهم عن المقاومة والتمسك بحقهم. تفعل إسرائيل كل ذلك في آنٍ ترفض فيه تطبيق القرارات الدولية، بل وتمعن في خرق القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة من خلال انتهاك مبادئ أساسية، أهمها عدم جواز الاستحواذ على الأرض بالقوة وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التمييز على أساس الدين أو العرق.

وكانت القضايا المرتبطة بالمياه من بين ضحايا إنشاء دولة عنصرية وسياساتها وحروبها واحتلالاتها لأراضي الغير وتجاهلها للقانون الدولي، وغض طرف المجتمع الدولي عن كل ذلك. أولى الضحايا المائية كان التعاون حول والاستفادة المشتركة من الموارد المائية المشتركة في المنطقة. فتوقفت على سبيل المثال استفادة المزارعين الفلسطينيين والسوريين من مياه مرجعيون على الحدود الجنوبية اللبنانية. وكذلك الأمر بالنسبة للحمّة السورية التي

أصبحت موقع نزاع وصراع، فيما ترفض إسرائيل الاعتراف بالحقوق السورية في الأرض والمياه في الجولان المحتل وبحيرة طبرية.

وأدّى كل ذلك وغيره من التطورات إلى انقطاع عن قرون من التقاليد والتواصل الزراعي والاقتصادي في منطقة متداخلة، متقاربة لم تعرف الحدود والأسياج والجدران إلا بعدما فُرضت عليها من وراء البحار. فتحولت قضية الماء من عامل يقرّب الناس ويوطد علاقاتهم ويطور التعاون فيما بين مؤسساتهم إلى مصدر نزاع وحروب واقتتال. وكان المشروع العربي لتحويل مياه نهر الأردن عام 1965 نموذجاً على هذا التحول. فكان هذا المشروع ثمرة تعاون ما بين الدول العربية، إلا أنه شكل في الوقت نفسه أحد أسباب حرب عام 1967.

السيدات والسادة،

تتسم سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة منذ العام 1967 بالتمييز العنصري ومنطق السيطرة الكاملة وتجاهل للشرعية الدولية، بما في ذلك من حقوق للأفراد والشعوب. وينسحب ذلك على المياه ومصادرها في الأراضي العربية المحتلة.

تسيطر إسرائيل على الموارد المائية في الأراضي التي تحتلها، وتتصرف بهذه الموارد كما تشاء. ولا تكتفِ بمنع الفلسطينيين والسوريين من الاستفادة من مياههم، بل تستخرجها وشركاتها، وتوزعها بكرم صارخ على مستوطنيها، وتبيعها بأسعار مضخمة لأصحاب الأرض ومائها. فالمستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية - الذي يشكل وجوده هناك خرقاً للقانون الدولي – ينال حوالي 7 مرات ما يناله إبن الضفة الفلسطيني. ويضطر فلاحي الجولان من دفع ثلاثة أضعاف ما يدفعه المستوطنون الإسرائيليون لمياه الري. وبطبيعة الحال، في السنوات التي تشح فيها المياه، يعطش الفلسطينيون والسوريون ومزروعاتهم لينعم الإسرائيليون ببرك سباحة وفائض من مياه ليست لهم.

وعلى الرغم من كل الاتفاقات والمحاولات السابقة، تستمر إسرائيل بالإصرار على منعها الفلسطينيين من حفر بئر ارتوازي واحد في الضفة الغربية، ولا حتى تطوير الآبار التي كانت موجودة قبل الاحتلال. وتعتقل أي فلسطيني يحاول مقاومة هذه السياسة أو الالتفاف عليها. وليست هذه السياسة وليدة ساعتها. فقد كانت المنظمة الصهيونية العالمية قد وضعت نصب أعينها مياه فلسطين، وخاصة نهر الأردن، حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل. وأنشئت أول شركة إسرائيلية خاصة للمياه عام 1937، أي قبل إعلان دولة إسرائيل بإحدى عشر عاماً.

كما ترفض سلطات الاحتلال التفريط بأي شبر من الأرض التي تحتلها، تأبى إلا أن تكون كل المياه تحت سيطرتها. أما قطاع غزة المحتل والمحاصر والمنكوب، فلم تفكك إسرائيل مستوطناتها منه إلا بعد أن استخرجت المياه الجوفية في الحوض الساحلي والذي يشكل المصدر الوحيد المتاح من المياه العذبة في القطاع، وأدى هذا الاستنزاف غير المستدام إلى تسرب مياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية الزراعية والمياه المالحة إلى المياه الجوفية لتصبح

معظم (96٪) المياه المستخرجة مياه ملوثة وغير صالحة للاستخدام البشري. هذا الضرر لا يمكن إصلاحه، وسيجعل من غزة حتما منطقة غير قابلة للحياة في غضون عدة سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يمنع الحصار على غزة الفلسطينيين من إيجاد بدائل أخرى أو إدخال المواد اللازمة لتطوير وتأهيل مرافق وشبكات المياه والصرف الصحي.

لا يخفى للمتابع التزام الاسكوا بدعم الجهود الفلسطينية لتحقيق العدالة وإنفاذ القانون الدولي، ودعم سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية ولا سيما الموارد المائية، كما جاء في العديد من المواثيق الدولية وفي طليعتها مبادئ ريو.

ودعمت الاسكوا الجهود الفلسطينية في مجال دراسة كلفة الاحتلال ومن ضمنها كلفة التدهور البيئي للموارد المائية. كما تعد الاسكوا تقريراً دورياً بعنوان "مذكرة الامين العام حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، والذي تقدمه الاسكوا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

لا يمكن في كلمة افتتاحية تعداد القوانين الدولية التي تنتهكها إسرائيل من خلال هذه السياسات، والتي تشكل غيضاً من فيض الممارسات الإسرائيلية. كما لا يمكن أن نشرح التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المائية الإسرائيلية في الأرض العربية التي تحتلها. ولا يمكن فصل هذه السياسة عن الاستراتيجية الإسرائيلية الأوسع للسيطرة على الأرض وخيراتها، وقمع أصحاب الأرض وتهجيرهم.

أما السلام، فأكثر من ينتظره ويسعى إليه هو الضحية العطشى والمقموعة. فالشعوب العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي تسعى لهذا السلام بشتى الوسائل المتاحة لها. ولا شك في أن هذه الشعوب ستنال السلام الذي تنشده، ليس فقط لأن قضيتها محقة، بل لأنها أثبتت أنها لم ولن تتخلّ عن حقها.

أما باقي العالم، من دول ومنظمات دولية ومجتمع مدني، فمن واجبهم دعم هذه الشعوب في سعيها. وليكون هذا الدعم ذي جدوى، يجب أن ينطلق من مبدأ لا لبس فيه: وهو أن لا سلام ولا استقرار من دون عدالة. ومن هنا أكرر باسم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ضرورة إنفاذ القانون الدولي في فلسطين والجولان، بل وفي كل المنطقة. فهذا هو المدخل الوحيد للعدالة.

فكما أن المياه أساس الحياة، فإن العدالة أساس السلام.

وفقنا الله وإياكم لتحقيق ما فيه خير أمّتنا العربية.